

## ■ البنك الدولي يتوقع نموًا للإمارات 2.6 في المئة



التراجع الحاد لوتيرة النمو في إيران في أعقاب تشديد العقوبات الأمريكية، إضافة إلى التوترات الجيوسياسية في مضيق هرمز والانتكاسات الدبلوماسية.  
المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصرف)

توقع البنك الدولي نمو إجمالي الناتج المحلي الإماراتي بحوالي 2.6% خلال العام الجاري، مرجحاً أن يرتفع النمو في العامين المقبلين إلى 3 في المئة سنوياً. ويقدر البنك الدولي نمو الناتج المحلي الإماراتي في العام الماضي، بحوالي 1.8 في المئة، أي ما يفوق متوسط النمو لدول المنطقة المصدرة للنفط، والذي من المتوقع أن يصل في العام الجاري إلى 2 في المئة وأن يرتفع إلى 2.3 في المئة خلال العامين المقبلين. في الموازنة، توقع البنك الدولي أن ينمو إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي بحوالي 2.2 في المئة خلال العام الجاري، وأن يرتفع النمو إلى 2.6 و2.7 في المئة خلال العامين المقبلين على التوالي.

أما على مستوى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فأظهر التقرير تراجع النمو الاقتصادي في هذه البلدان إلى 0.1 في المئة مع نهاية عام 2019، الأمر الذي عزاه في معظمه إلى

## ■ "ستاندرد آند بورز" تتوقع استهوار التحسن الاقتصادي في مصر

مصر خفضه ليصل إلى 6.4 في المئة. ويأتي تقرير "ستاندرد آند بورز" عقب صدور تقرير لمؤشر مديري المشتريات، أظهر ارتفاع نشاط القطاع الخاص غير النفطي في مصر خلال شهر ديسمبر (كانون الأول) الماضي لأول مرة منذ 3 أشهر، ليسجل 48.2 نقطة مقابل 47.9 نقطة في نوفمبر (تشرين الثاني). وعلى الرغم من أن هذه القراءة للمؤشر تشير إلى تدهور أقل قليلاً مما سبقه لكنه معتدل في الأوضاع التجارية على مستوى القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر.  
المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

كشفت وزارة المالية المصرية عن أن التصنيف الصادر عن مؤسسة "ستاندرد آند بورز" توقع استمرار التحسن في أداء مؤشرات الاقتصاد المصري.

ووفقاً لوزارة المالية، توقع تصنيف "ستاندرد آند بورز" استمرار الانخفاض في الدين العام ليصل إلى 80.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2022، كما توقع أيضاً استمرار انخفاض معدّل البطالة ليصل إلى 7.5 في المئة بحلول 2022. كذلك توقعت وكالة التصنيف الدولية استمرار الانخفاض في عجز الموازنة ليصل إلى 7.8 في المئة عام 2020، في حين تستهدف



## ■ قروض البنوك المغربية الموجهة للاستثمار فاقت الـ 18 مليار دولار

يذكر أن قروض التجهيز الموجهة لقطاع الألبسة والنسيج والجلد انخفضت بشكل متواصل لتتكمش بنحو 70 في المئة بين 2010 وبداية السنة الماضية، قبل أن تعود للنمو منذ مارس (آذار) الماضي. علماً أنّ إجمالي قروض البنوك المغربية الموجهة للاستثمار في كل القطاعات بلغ 177.62 مليار درهم (18.7 مليار دولار) نهاية سبتمبر (أيلول) الماضي، حسب البنك المركزي المغربي، وشهد ارتفاعاً بنسبة 3.23 في المائة مقارنة مع ما كان عليه قبل عام.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

شهدت القروض المصرفية الموجهة لتمويل الاستثمار في المغرب ارتفاعاً بنسبة تفوق 60 في المئة خلال سنة 2019. وأظهرت إحصائيات بنك المغرب (المركزي) أنّ معظم هذه الزيادة في القروض الاستثمارية، كان خلال النصف الثاني من 2019، وهو ما يعتبر مؤشراً على دخول مستثمرين جدد إلى قطاع الألبسة الذي كان يعتبر منكوباً بسبب اشتداد المنافسة الصينية على مدى السنوات العشر الماضية. تجدر الإشارة إلى أن تراجع المنافسة الصينية في الفترة الأخيرة، في سياق التحولات التي تعرفها الصين، أعطت نفساً جديداً لقطاع صناعة الألبسة في المغرب.

